

احتدمت الأزمة بين الدول العربية وسوريا، بعد أن أصر مجلس الجامعة العربية في ختام اجتماعاته على مستوى وزراء الخارجية العرب، على إصدار بيان يدين أعمال العنف وإراقة الدماء من قبل نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ونسفت الخلافات التي شهدتها اجتماع المجلس الذي خصص لبحث القضية السورية المقترح بإرسال لجنة لتقصي الحقائق في سوريا، برئاسة نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي.

وقال مصدر دبلوماسي إن وزراء الخارجية العرب وضعوا شرطاً لإرسال هذه اللجنة يراه المسؤولون السوريون بالمستحيل، حيث نص البيان على ضرورة وقف إطلاق النار، وكافة أعمال العنف، قبل إيفاد وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث رفض وفد سوريا الربط بين وقف إطلاق النار بزيارة اللجنة، نظراً لوجود معارضة مسلحة في سوريا، وهو ما أقرته السعودية وعمان خلال الجلسة، وبالتالي فمن الضامن لوقف أعمال العنف من جانب المعارضة.

واتهم مصدر سوري، في تصريحات لـ "اليوم السابع"، بعض الأطراف العربية التي تعمل لحساب أجنادات خارجية لا تسعى لأمن ولا استقرار سوريا، وأكد أنها تريد إفشال المهمة التي قام بها دكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية خلال زيارته الأخيرة، واتفقا على أن تقوم بتفقد الأوضاع في كافة المدن دون وضع قيود على عملها من قبل النظام السوري، بل تيسير مهمتها.

واعترضت سوريا على بيان الجامعة العربية، ورفضته جملة وتفصيلاً وساندها في ذلك لبنان، كما احتجت سوريا على تجاهل مجلس الجامعة العربية لبحث المبادرة التي قدمتها للإصلاح في كل الدول العربية، حيث تقدمت بمقترح يتضمن مشروع قرار يصدر عن مجلس جامعة الدول العربية، ويعكس رؤية عربية متكاملة تلبى الإرادة المشتركة للشعوب العربية من خلال تبني حزمة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبما يكفل تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويتصدى لمحاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 14/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : [www.mohammdfarag.com](http://www.mohammdfarag.com)